الوقفُ والابتداءُ عندَ القسطلاني (٩٢٣هـ) والقاري (١٠١٤هـ) على متنِ الجزرية

آيات مسلم طالب
أ.د. حيدر فخري ميران
كلية الآداب / جامعة بابل

The Waqf and the Beginning at Al-Qastalani (923 AH) and Al-Qari (1014 AH) on the board of Al-Jazirah

Ayaat Muslim Talib
prof.Dr. Haider Fakhri Miran
College of Arts / University of Babylon
Email: ayatmraab@gmail.com

ملخص البحث

هذا بحث في اللغة التي تُعدّ من أشرف اللغات ، وأعلاها شأنًا فهي لغة القرآن الكريم الذي تشرفت به ؛ لما تحتويه هذه اللغة من الصناعة والمعاني والمجاز، تناولت دراسةً في أحد فروعها، ألا وهو علم الصوت اللغوي الذي يعد من أقرب الفروع التي اهتمت بحروف كتاب الله تجويدًا وقراءةً.

وجاءت هذه الدراسة في شرحين من شروح المقدمة الجزرية هما (اللآلئ السنية في شرح المقدمة الجزرية) لمؤلفها العلّامة أحمد بن محمد القسطلاني (ت-٩٢٣هـ)، و (المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية) مؤلفها العلّامة الشيخ نور الدين علي بن سلطان القاري (ت-١٠١٤هـ).

بين هذا البحث مدى اعتناء الشارحين في علم الوقف والابتداء ، وحرصهما على سلامة لغة القرآن الكريم من الانحرافات النطقية، فضلًا عن سلامة المعنى، إذ يكشف البحث منهج الشارحين وجهودهما والآراء التي اتفقوا فيها، ومواضع الاختلاف بينهما.

الكلمات المفتاحية: الوقف، الحركة الحروف، اللفظ، أقسام، القارئ .

Abstract

This is a research in the language that is considered one of the most honorable languages and the highest in status. It is the language of the Noble Qur'an, which I was honored and honored by, because this language contains industry, meanings, and metaphors. Reading and recitation.

This study came in two explanations from the explanations of the island introduction, namely (The Sunni Pearls in the Explanation of the Jazari Introduction) by the scholar Ahmed bin Muhammad al-Qastalani (d. 923 AH), and (The Intellectual Grants in the Explanation of the Jazari Introduction), authored by the scholar Sheikh Nur al-Din Ali bin Sultan al-Qari (d. -1014 AH)

This research shows the extent to which the commentators care about endowment and initiation and their keenness to preserve the language of the Noble Qur'an from grammatical deviations, as well as the integrity of the meaning.

key words: Stop, movement, letters, pronunciation, sections, reader .

مقدمة

يُعدُّ علم الوقفِ من أهمِّ العلومِ التي يحتاج إليها القارئ عند إرادة القراءة والتجويد، لِما لهُ من اثرٍ بالغٍ في إقامة معاني كتاب الله عزَّ وجلَّ على نحوٍ يتسق مع علم العربيةِ وقواعدها، ويحقق التلاوة الصحيحة لكتاب الله عزَّ وجلَّ، قال ابن الأنباري في ذلك : ((من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء، إذ لا يتأتى لأحدٍ معرفة معاني القرآن إلّا بمعرفة الفواصل))[١].

لذا رأى العلماء أنْ يكون الوقف علم قام بذاته، فأخذوا يكتبون فيه الكثير من المؤلفات، وحرصوا على الاعتناء به[٢]، كما ينقل الشارحان مستندين في قولهم على ما روي عن ((الإمام علي بن أبي طالب ﷺ عندما سُئِلَ عن قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾[٣]. فقال: الترتيل تجويّد الحروف ومعرفة الوقوف))[٤]، وبما ورد عن ابن عمر أنَّه قال: ((لقد عشنا برهةً من دهرنا وإنَّ أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن ، وتنزل السورة على النبي محمد ﷺ فيتعلم حلالها وحرامها ، وأمرها وزجرها ، وما ينبغي أنْ يوقف عنده منها))[٥].

وما ذكره ابن الجزري – الناظم– في قوله : ((ففي كلام علي ﷺ دليل على وجوب تعلّمه ومعرفته في كلام ابن عمر برهان على أنَّ تعلّمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم، وصحَّ بل تواتر عندنا تعلّمه والاعتناء به من السلف الصالح، قال: ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجوز أحدًا إلّا بعد معرفته الوقف والابتداء))[٦].

وينقل الشارحان عن أبي زكريا الأنصاري أهميّة الوقف عند رسول الله ﷺ والصحابة السلف فيقولان: ((قال الإمام أبو زكريا: الوقف في الصدر الأول من الصحابة ، والتابعين

(١) نهاية القول المفيد ، ١٩٩.
(٢) ينظر: الوافي في شرح السلسبيل الشافي ، ٨٥ – ٨٦ ، فتح ربِّ البرية في شرح المقدمة الجزرية ، ١١٤ – ١١٥، أثر القراءات في الوقف والابتداء ، ٢٠.
(٣) سورة المزمل ، الآية : ٤.
(٤) نهاية القول المفيد ، ١٩٨، النشر في القراءات العشر
(٥) ينظر: ، المكتفى في الوقف والابتداء ،٤٩، النشر : ، ١/ ٢٢٤، الإتقان في علوم القرآن ، ١/ ٨٨ – ٨٩.
(٦) النشر ،١/ ٢٢٥، وينظر: اللآلئ السنية ، ١٥٤ – ١٥٥، المنح الفكرية ، ٢٥٨،

وسائر العلماء مرغوب فيه من مشايخ القرّاء والأئمة والفضلاء، مطلوب فيما سلف من الاعصار، واردة به الأخبار الثابتة والآثار الصحيحة، ففي الصحيحين أنَّ أمّ سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته يقول: ﴿الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1] ثمَّ يقف))[2].

وروي كذلك ((أنَّ رجلين أتيا إلى النبي ﷺ فتشهد احدهما وقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما ووقف، فقال النبي ﷺ: قُمْ، بئس الخطيب أنت، قال بعضهم: إنَّما قال ذلك لقبح لفظهِ، وكان من حقهِ أنْ يقف على (رشد) أو على (غوى) أو يصل الجميع، فانظر كيف قبح لفظه، وإنْ كان مُراده الخير لا الشر، مثل هذا يرغب في معرفة الوقف))[3].

أولاً: الوقف :

هو في اللغةً: من ((وقف: الوَقْفُ: مصدر قولك: وَقَفْتُ الدابة ووقَفْتُ الكلمة وَقْفًا، ...، وَقَفْتُ وُقوفًا ، فإذا وقفْتَ الرجل على كلمتهِ قُلتَ: وقفْتهُ توقيفًا، ولا يُقال: أَوقَفْتُ إلّا في قولهم: أُوقفتُ على الأمر إذا أقلعت عنه))[4] ، قال الجوهري: ((أوقفت عن الأمر الذي كنت فيه، أي أقلعت عنه))[5] ، أمّا ابن منظور فيذكره بعدة معانٍ منها: الإمْسَاكُ والحَبْسُ ، والكَفُّ[6].

أمّا في الاصطلاح فيورد القسطلاني والقاري أكثر من تعريف للوقف عند مختلف العلماء ، فينقل القسطلاني عن ابن الحاجب (ت-٦٣٠هـ) تعريفه للوقف بأنَّه: ((قطع الكلمة عن ما بعدها))[7] ، وعرَّفه الجعبري (ت-٧٣٢هـ) بأنَّه: ((قطع صوت القارئ على آخر الكلمة الوضعيّة زمانًا))[8] ، ثُمَّ يُفسرِّ نصَّه فيقول: ((فقطع الصوت: جنس وآخر

(١) سورة الفاتحة ، الآية : ٢.
(٢) اللآلئ السنية ، ١٥٥، المنح الفكرية ، ٢٥٩.
(٣) اللآلئ السنية ، ١٥٥، المنح الفكرية ، ٢٥٩.
(٤) العين ، ٥/ ٢٢٣.
(٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، ٤/ ١٤٤٠، ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء ، ٤٧.
(٦) ينظر: لسان العرب ، ٩/ ٣٥٩ – ٣٦٢.
(٧) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي الاسترآباذي ، ٢/ ٢٧١، لطائف الإشارات لفنون القراءات ، ٤١٤.
(٨) كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني ، ٢/ ٤٧١، لطائف الإشارات لفنون القراءات ، ٤١٤.

الكلمة فصل أخرج قطعه على بعضها فهو لغوي لا صناعي، والوضعية : ليندرج فيه نحو: كلَّما الموصلة، فإنَّ آخرها وضعًا الميم وزمانًا: وهو ما يزيد على الآن، اخرج به السكت، قال: أجود من قولهم: قطع الكلمة عن ما بعدها، أو قطع الحرف عن الحركة لعمومه))[١].

وعرَّفه ابو حيان (ت-٧٤٥هـ) يقوله : ((قطع النطق عند آخر اللفظ، وهو مجاز من قطع السيّر، وكأنَّ لسانه عامل في الحروف ثم قطع عمله فيها))[٢] ، ونقل عن ابن الجزري تعريفه للقطع بأنَّهُ: ((عبارة عن قطع صوت القارئ على الكلمة زمانًا يُتَنَفَّس فيه عادة بغية استئناف القراءة))[٣] ، أمّا الملا على القاري فيكتفي بإيراد نصٌ واحدٌ لابن المصنِّف احمد بن محمد الجزري ، فيقول فيه: ((قال ابن المصنِّف: الوقوف جمع وقف، وجمعها باعتبار تنوعها يعني في محل واحد من الإسكان والروم والإشمام، ووحد الابتداء لأنَّه غير متنوع، والأظهر أنَّ الوقوف مصدر كالابتداء، ففي القاموس: وقف يقف وقوفًا: دام قائمًا ... والموقف محل الوقوف))[٤] ، وقال أيضًا: ثم قال ابن المصنِّف: الوقف عن الشيء ترك الإتيان به، ولهذا سمّي في الاصطلاح وقفًا لأنَّه وقف الحركة: أي تركها، وفيه أنَّ هذا الحدّ غير جامع؛ لأنَّه لم يشمل الكلمة التي يكون آخرها ساكنًا من أصلها كـ﴿ لَمْ يَلِدْ ﴾[٥] ... فالأوْلى أنْ يقال: لأنَّه وَقَفَ على الكلمة ولم يتعدَّها))[٦].

امّا علماء التجويد وأخص كتب البحث، فيعرِّف القسطلاني الوقف قائلًا: ((الوقوف جمع وقف وجمعه باعتبار تنوعه، وهو في اللغة، الكفّ عن القول والفعل، وفي الاصطلاح: ترك الوصل، وحدَّه قطع الكلمة عمّا بعدها – على تقدير أنْ يكون بعدها شيء ، وقيل قطع الصوت آخر الكلمة زمانًا بتنفس، وإنَّما قلنا بتنفس ليخرج السكت))[٧].

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات ، ٤١٤.
(٢) المصدر نفسه ، ٤١٤.
(٣) النشر في القراءات العشر ، ١/ ٢٤، لطائف الإشارات لفنون القراءات ، ٤١٤.
(٤) المنح الفكرية ، ٢٤٥، ينظر: الحواشي المفهمة ، ٢٥٨.
(٥) سورة الإخلاص ، الآية : ٣.
(٦) المنح الفكرية ، ٢٤٥.
(٧) اللآلئ السنية ، ١٥٤.

فهنا يفرّق القسطلاني بين الوقف والسكت بجعل النفس هو الضابط في التفريق بينهما، فالسكت: ((هو عبارة عن قطع الصوت زمنًا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس))[١]، والوقف بتنفس كما سبق في التعريف ، والملاحظ على تعريف القسطلاني للوقف أنَّه تابع ابن الجزري فيه ، وأمّا الملا علي القاري فيعرف الوقف فيقول: ((الوقف في اللغة: مصدر وَقَفْتُ الدابة حبستها فوقفت هي وقوفًا، فهو لازم ومتعدٍّ، والفرق بينهما بالمصدر كرجع رجعًا ورجوعًا، وصَدَّ صَدًّا وصدودًا، واصطلاحًا: قطع الكلمة عمّا بعدها إنْ كان بعدها شيء، وإلّا فيسمّى قطعًا، كذا ذكره، ولا يبعد أنْ يسمّى وقفًا أيضًا؛ لأنَّ بعض القرآن يتعلق ببعض، ويُسْتَحبُّ الحال والمرتحل فيصدق الوقف على أواخر السور ، وعلى آخر القرآن غايته أنَّ بسملة الفاتحة مبتدأة حكمًا كما عرف في محلّه))[٢].

وقال في موضع آخر: ((اعلم أنَّ الوقف هو قطع الصوت عند آخر الكلمة مقدار زمن التنفس))[٣]، وتابع الملا علي القسطلاني في الإشارة إلى الفرق بين الوقف والسكت، وجعل الزمن هو الضابط ، أو الأساس في التفريق بينهما فقال: ((والفرق بين الوقف والسكت، أنَّ السكت قطع الصوت زمنًا أقصر من زمن التنفس))[٤] ، ويكون ((زمنًا يسيرًا، ومقداره حركتان من غير تنفس، بنيّة العودة إلى القراءة في الحال))[٥].

أمّا الابتداء فلم يذكره القسطلاني ، أو يُشير إليه ، وكذلك القاري، سوى إشارة صغيرة من الأول يذكر فيها سبب تقديم الوقف على الابتداء، ، فقال: ((وقدَّموا الوقف على الابتداء، وإنْ كان مؤخرًا عنه في الرُّتْبة؛ لأنَّ كلامهم في الوقف الناشئ عن الوصل، والابتداء الناشئ عن الوقف، وهو بعده، وأمّا الابتداء الحقيقي فسابق على الوقف الحقيقي، فلا كلام فيهما، إذ لا يكونان إلّا كاملين، كأوّل السُّور ، والخطبة والقصيدة، وأواخرها))[٦]،

(١) كتاب الوقف والابتداء ، ٣٠.
(٢) المنح الفكرية ، ٣١٥.
(٣) المنح الفكرية ، ٢٦٣.
(٤) المصدر نفسه ، ٢٦٣.
(٥) فضل علم الوقف والابتداء ، ٧.
(٦) لطائف الإشارات ، ٤١٦.

على عكس علماء التجويّد، إذ عرَّف الداني الابتداء فقال: ((وأمَّا الابتداء فهو ضد الوقف، بَدَأتُ الشيءَ فَعَلتُهُ ابتداء، والبَدْء فعل الشيء أول، وفي الاصطلاح هو فنّ جليل يُعرف به كيفية أداء القراءة بالوقف على المواضع التي نصَّ عليها القرّاء لإتمام المعاني، والابتداء بمواضع محدَّدة لا تختل فيها المعاني))[١].

وعرَّفه آخرون بالمفهوم ذاته، غير أنَّهم أضافوا عليه بعض الشروط التي يتوجب على القارئ مراعاتها، فاستنبط الدكتور عبد الكريم إبراهيم صالح له تعريفًا مما ذكره ابن الجزري فيقول: ((ولعلَّ الإمام ابن الجزري لم يعرفه برأسه – الابتداء– بل جعله ضمنًا في تعريفه للوقف واكتفى بذلك... فيكون تعريف الابتداء هو استئناف القراءة بعد التوقف، أو الشروع في التلاوة بعد قطع أو وقف، فإن كان بعد قطع فعلى القارئ عند الشروع في التلاوة أنْ يستعيذ ويبسمل سواء كان في أوائل السور أم في أوساطها))[٢].

ثانيًا: أقسام الوقف وأنواعه:

تعددت آراء العلماء في تقسيم الوقف بين موجز ومطيل على ما ذكره ابن الجزري، إذ جعل للوقف قسمين، اختياري واضطراري في قوله: ((إنَّ الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري؛ لأنَّ الكلام أمّا أنْ يَتِمَّ أو لا، فإنْ تَمَّ كان اختياري ... وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطراريًا))[٣]. وزاد القسطلاني نوعًا آخر لهذه الأقسام أسماه (اختباري) وبذلك يكون عددها ثلاثة أقسام هي ((اختباري، واضطراري ، واختياري))[٤]، وأضاف الملا علي القاري على ما ذكره القسطلاني نوعًا رابعًا أسماه الوقف (الانتظاري)، فيكون الوقف عنده: اختياري، واضطراري، واختباري، وانتظاري))[٥]، وفيما يأتي بيانها بالتفصيل حسب ما ورد عند القسطلاني والقاري.

(١) المكتفى في الوقف والابتداء ، ٤٨.
(٢) الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم ، ١٩ – ٢٠.
(٣) النشر في القراءات العشر ، ١/ ٢٢٥، شرح المقدمة الجزرية ،غانم قدوري الحمد ، ٥٣٩.
(٤) اللآلئ السنية ،٣١، ٥٥.
(٥) المنح الفكرية ، ٢٦٣ – ٢٦٤.

١ – الوقف الاختباري:

قال القسطلاني هذا النوع من الوقف: ((الوقف الاختباري بالباء الموحدة ، ومتعلقة الرسم كبيان المقطوع والموصول))[١] ، أمَّا علي القاري فعرَّفه قائلاً : الوقف ((الاختباري: وهو ما يمنحه الاستاذ بقوله كيف تقف على هذا اللفظ؟ لعلم مهارته في وجوه قراءته))[٢].

إذن فالمقصود من هذا الوقف كما ذكر الشارحان في النصوص المتقدِّمة أنَّ القارئ عندما يقف على الكلام، يكون وقفه لغرضين، أمّا لأجل التعليم والامتحان، وأمّا لأجل معرفة حكمه من حيث القطع والوصل ، والحذف والاثبات، ويختص هذا الوقف بما يتعلق برسم الكلمة في المصاحف العثمانية[٣].

وفي حكم هذ الوقف يقول القسطلاني: ((إنَّ من أقسام الوقف قسمًا يسمى الاختباري، وأنَّ متعلقة الرسم ، ولا يقف عليه إلّا لعذر، كانقطاع نفس ، أو لبيان مقطوع ونحوه عند سؤال ممتحن عن كيفية الوقوف عليه))[٤] ، ثم يذكر القسطلاني أنَّ الوقف في هذا الموضع هو امتداد لِما ذكرهُ القدماء ، وعادة جرت على من أتى بعدهم وأخذ بها فيقول: ((وجرت عادة القرّاء قديمًا وحديثًا بالسؤال عن ذلك بل وردت مراعاته عن نافع، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، لما فيه من الاتباع له والاقتداء به، فيقفون على ما أثبت وما حذف، وما وصل، وما قطع، وغير ذلك على حسب ثبوته في الرسم، وقد كان مكي (رحمه الله) يقول نحو: ﴿يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾[٥]، وبابه: لا ينبغي للقارئ أن يقف عليه؛ لأنَّه إنْ وقف على الرسم خالف الأصل، وإنْ وقف على الأصل خالف الرسم))[٦].

وقد ذكر القسطلاني عن الداني انَّه قال: إنَّ بعض من النحويين لا يجيزون الوقوف في

(١) اللآلئ السنية ، ١٥٥.
(٢) المنح الفكرية ، ٢٦٣.
(٣) ينظر: الوقف والابتداء وصلتها بالمعنى في القرآن الكريم ، ٤٠.
(٤) اللآلئ السنية ، ١٨٢.
(٥) سورة غافر، الآية : ٢٠.
(٦) اللآلئ السنية ، ١٨٢.

هذا النوع، إلّا بعد ردِّ ما حُذف، وهو القياس في العربية، وأنَّ بعضهم الآخر وهما ابن كثير، وابن عامر، اختار أهل الأداء الناقلين لقراءتهما الوقوف على الرسم، على الرغم من عدم ورود نصّ عنهما في ذلك[١].

٢- الوقف الاضطراري:

عرَّفهُ القسطلاني فقال: ((وهو الوقف عند ضيق النفس))[٢]. وهو نفس المعنى الذي قاله ابن الجزري، إلّا أنَّ ابن الجزري استعمل لفظة (انقطاع النفس)[٣]، واستعمل القسطلاني (ضيق النفس).وعرَّفه الملا علي القاري فقال: ((الوقف الاضطراري: هو ما يعرض بسب حصر وعجز ونسيان لِما بعده من كلماته))[٤] ، أمَّا حكم الوقوف فهو ((جائز حتى تنتهي الضرورة التي دعت على ذلك، ثم يعود إلى الكلم التي وقف عليها فيصلها بما بعدها إنْ صلُح الابتداء بها، وعلى فيما قبلها أو ما يصلح البدء به))[٥].

٣- الوقف الانتظاري:

لم يذكر القسطلاني هذا النوع من الوقف، واكتفى بذكر الثلاثة التي سبق ذكرها الاختباري، والاضطراري، والاختياري-، لكن عليًا القاري ذكره في كتابه المنح الفكرية، وأضافه إلى الأنواع الثلاثة التي ذكرها القسطلاني كما وضحت سابقًا، فعرَّفه قائلًا: ((الوقف الانتظاري هو أن يقف على كلمة ليعطف عليها غيرها حين جمعه لاختلاف رواياته))[٦].

وذكر الملا علي القاري إنَّ الوقف في هذا النوع من أجل التفسير ، وإعراب ما وقف عليه من الكلام؛ لأنَّ في بعض الأحيان يكون الكلام غير تام في سائر الكلمات سواء كانت آيات أو قصص، فيؤتى بهذا الوقف ليكون كافيًا على إعراب وتفسير ما في الآية ، وغيرها

(١) ينظر: اللآلئ السنية ، ١٨٢.
(٢) اللآلئ السنية ، ٣١، ٥١.
(٣) ينظر النشر في القراءات العشر ، ١/ ٢٣٠.
(٤) المنح الفكرية ، ٢٦٣.
(٥) غاية المريد في علم التجويد ، ٢٢٤.
(٦) المنح الفكرية ، ٢٦٤.

من أوجه الخلاف عند القرّاء وأرباب التفسير، وأكثر ما يستعمل هذا الوقف عند الجمع بين القراءات[١] ، وحكم هذا الوقف الجواز كما ذكر القاري لعطف أي كلمة على غيرها.

٤- الوقف الاختياري:

قال القسطلاني: ((واختياري - بالياء المثناة - وهو المُراد هنا - أي الذي يقصد به علماء الوقف ؛ لأنَّ الكلام أمّا أنْ يتم أو لا، فإنْ تمَّ كان اختياريًا، وكونه تامًا لا يخلو، أمَّا أنْ لا يكون له تعلّق بما بعده البتّة - أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى ، أو يكون له تعلّق، ولا خلو هذا التعلّق أمَّا أنْ يكون من جهة المعنى أو من جهة اللفظ))[٢] ، وعرَّفه علي القاري فقال: ((الوقف الاختياري: وهو أنْ يُقْصَد لذاته من غير عروض بسبب في جهاته))[٣].

لقد قسَّم العلماء ممن سبقوا القسطلاني والقاري هذا الوقف على اقسام، غير انَّهم اختلفوا في عددها، فذهبوا في ذلك مذاهب شتّى، حسب ما ذكره السجاوندي[٤].

أ- ذهب أبو بكر بن الانباري (ت-٣٢٨هـ)، والسخاوي إلى تقسيمها على ثلاثة أقسام: تام، وحسن، وقبيح[٥].

ب- ذهب النحّاس (٣٣٨هـ) إلى تقسيما سبعة اقسام: الوقف التام أو التمام، الكافي، والحسن، والصالح، والجيِّد، والبيان، والقبيح[٦].

ج- أمَّا ابو عمرو الداني (ت-٤٤٤هـ) فقسَّمه على أربعة اقسام: التام، والكافي،

(١) ينظر: المنح الفكرية ، ٢٦٤، غاية المريد في علم التجويد ، ٢٢٤، الوافي في شرح السلسبيل الشافي في علم التجويد ، ٨٧

(٢) اللآلئ السنية ، ١٥٦، ينظر: النشر في القراءات العشر ، ١١/ ٢٢٦.

(٣) المنح الفكرية ، ٢٢٤.

(٤) هو محمد بن طيفور السجاوندي، الغزنوي، المفسر، النحوي، اللغوي، نقلًا عن ترجمة كتاب الوقف والابتداء للسجاوندي ، ٢١.

(٥) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ، ٩، الوقف والابتداء، للسجاوندي: ،٣٠.

(٦) ينظر: القطع والاستئناف ، ١١، كتاب الوقف والابتداء للسجاوندي ، ٣٠ ، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ، ٩.

والحسن، والقبيح[١].

د- جعله السجاوندي (ت-٥٦٠هـ) على خمسة اقسام: اللازم ثُمَّ المطلق، فالجائز، فالمجوز لوجه، فالمرخص ضرورة[٢].

هـ- ذهب ابن الجزري (ت-٨٣٣هـ) إلى انَّها أربعة أقسام أيضًا: التام، والكافي، والحسن، والقبيح، وتابع في ذلك الداني[٣].

و- أمَّا القسطلاني - الذي هو موضوع بحثنا- فيبدو أنَّه كان مضطربًا في رأيه، ولم يستقر على عدد ثابت لأقسام هذا الوقف، فقد ذكر في كتابه (اللآلئ السنية) أربعة أقسام: التام، والكافي، والحسن، والقبيح[٤]، أمَّا في كتابه الآخر (لطائف الإشارات) ذكر خمسة أقسام: الكامل، والتام، والكافي، والحسن، والناقص[٥].

ز- ينقل زكريا الأنصاري (ت-٩٢٦هـ) عن العماني أنَّه قسَّمه إلى ثمانية أقسام : التام ، ثم الحسن ، ثم الصالح ، ثم المفهوم ، ثم الجائز ، ثم البيان ، ثم القبيح[٦].

ح- ذهب الملا علي القاري (١٠١٤هـ) مذهب الداني وابن الجزري فجعله على أربعة أقسام: تام، كافي، حسن، قبيح[٧].

ونظرًا لاختلاف الآراء، وتعدد المذاهب في أقسام هذا الوقف، اتجه الكثير من علماء الوقف إلى ترجيح بعض المذاهب على الأخرى، وأهمَّها مذهب الداني، وابن الجزري، وبرهان هذا الترجيح ما ذكره الزركشي (ت-٧٩٤هـ) في قوله: ((والوقف عند أكثر القرّاء

(١) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء ، ١٣٨.
(٢) ينظر: كتاب الوقف والابتداء، للسجاوندي ، ٣١
(٣) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء ، ١٣٨، النشر في القراءات العشر ، ١/ ٢٢٥ – ٢٢٩.
(٤) ينظر: اللآلئ السنية ، ٣١، ١٥٦ – ١٦٠.
(٥) لطائف الإشارات ، ١/ ٢٦٤.
(٦) كتاب الوقف والابتداء (للسجاوندي) ، ٣١، ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء(الهامش) ، ٥ – ٦.
(٧) المنح الفكرية ، ٢٢٤، ٢٤٦، ٢٥١.

ينقسم على أربعة أقسام: تام مختار، وكافٍ جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك))[١]. وقال محمد مكي نصر في هذا أيضًا: ((ثُمَّ اعلم أنَّ العلماء – رحمهم الله – اختلفوا في الوقف الاختياري على خمسة أقوال، أشهرها وأعدلها ما ذكره الداني وابن الجزري، وهو على أربعة أقسام))[٢].

قبل التطرّق إلى هذه الأقسام ينبغي الالتفات إلى ما ذكره القسطلاني والقاري ؛ من أجل معرفة نوع الكلام الموقوف عليه وحكمه، إذ لا بُدَّ من النظر إلى الكلام ، أو اللفظ الذي يسبق موضع الوقف، وكذلك الكلام الذي بعده، لمعرفة جهة تعلّقه بما بعده وما قبله، أو عدم تعلّقه، التي انبنت عليها هذه الأنواع[٣].

ويكون التعلّق أمّا من جهة اللفظ ويسمّى بالتعلّق اللفظي، والذي عرَّفه القاري بأنَّ ((ما بعده يكون متعلّقًا بما قبله من جهة الإعراب، كأن يكون صفة، أو معطوفًا، بشرط أنْ يكون ما قبله كلامًا تامًّا))[٤] ، أو من جهة المعنى فيكون حينئذٍ ((تعلّقه من جهة المعنى دون شيء من تعلّقات الإعراب))[٥].

ذكر الدكتور غانم قدوري الحمد رأيًا في تقسيم الوقف بالاستناد إلى التعلّق من جهة اللفظ والمعنى فقال: ((وأحسَب أنَّ تقسيم الوقف بالاستناد إلى التعلّق اللفظي والمعنوي، قانون عام يمكن تطبيقه على كل آيات القرآن الكريم، وعلى جميع كلام الناس، ويحتاج ذلك إلى علم راسخ بالعربية والتفسير))[٦] ، والأقسام الاتية بالتفصيل بحسب ما وردت عند القسطلاني والقاري:

(١) البرهان في علوم القرآن ، ١/ ٣٥٠، ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا(الهامش) ، ١٣٨
(٢) نهاية القول المفيد في علم التجويد ، ٢٠٢.
(٣) ينظر: قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم ، ١٠٨، اللآلئ السنية ، ١٥٥ – ١٥٦، المنح الفكرية ، ٢٤٩ – ٢٥١.
(٤) المنح الفكرية ، ٢٥١.
(٥) اللآلئ السنية ، ١٥٧، المنح الفكرية ، ٢٥١.
(٦) شرح المقدمة الجزرية، غانم قدوري الحمد ، ٥٤٧.

القسم الأول: الوقف التام:

عرَّفه القسطلاني فقال: ((هو الذي ليس له تعلّق بما بعده البتَّة - يعني لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى- هو الوقف التام))[١] ، ويتابعه القاري فيعرّفه قائلاً: هو الوقف على اللفظ الذي تمَّ الكلام عليه من حصول ركني الجملة من المسند والمسند إليه، ولا يكون له تعلّق بما بعده لا مبنى ولا معنى[٢] ، وذكر سبب تسميته بهذا الاسم (التام) فقال: ((وسمّي به لتمام المبنى وانقطاع ما بعده عنه في المعنى))[٣].

إنَّ الكلام الذي جاء به القسطلاني والقاري عن الوقف التام في النصوص المتقدِّمة، كان مطابقًا مع ما ذكره الداني ، وابن الطحّان لمفهوم الوقف التام، في قولهم: ((فالتام هو الذي يحسن الوقوف عليه والابتداء بما بعده، لأنَّه لا يتعلق بشيء مما بعده ولا ما بعده به))[٤].

إنَّ أهمّ المواضع التي يكون فيها الوقف تامًا كما يذكر الشارحان فهي:

١. في رؤوس الآي، وانقضاء القصص وتمامها[٥]، كالوقف على بسم الله الرحمن الرحيم، والابتداء ﴿ الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٦]، والوقف على ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[٧]، والابتداء ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٨]، و﴿ إِنَّ الله عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٩]، والابتداء ﴿ يَا أَيُّها النَّاسُ﴾[١٠]، وقال القاري كالوقف على قوله تعالى: ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[١١]، وزاد الشيخ زكريا﴿ وَإِيَّاكَ

(١) اللآلئ السنية ، ١٥٩.
(٢) ينظر: المنح الفكرية ، ٢٤٥.
(٣) المنح الفكرية ، ٢٤٦.
(٤) التحديد في الإتقان والتجويد ، ١٧٤، المكتفى في الوقف والابتداء ، ١٤٠، نظام الأداء في الوقف والابتداء ، ٣٠.
(٥) اللآلئ السنية ، ١٥٦، المنح الفكرية ، ٢٤٧.
(٦) سورة الفاتحة ، الآية : ٢.
(٧) سورة الفاتحة ، الآية : ٤.
(٨) سورة الفاتحة ، الآية : ٥.
(٩) سورة البقرة ، الآية : ٢٠.
(١٠) سورة البقرة ، الآية : ٢١.
(١١) سورة البقرة ، الآية : ٥.

نَسْتَعِينُ﴾[1]، وينبغي الإشارة إلى ما ذكره القسطلاني والقاري، من أنَّ الوقف على رؤوس الآيات من السُنَّة التي يجب الوقوف عليها، كما نقلت أمّ سلمة عن الرسول ﷺ كان يقطع قراءته عندما يقول هذه الآيات – اي يقف عليها–[2].

٢.ويكون أيضًا في وسط الآية كما في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾[3]، فالوقف هنا على كلمة ﴿ جَاءَنِي﴾ ، أو هو تمام حكاية الظالم، وهو أُبي بن خلف، ثُمَّ قال تعالى: ﴿ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾[4]، أي يصحّ الابتداء بها، ولم يذكر القاري أنَّ الوقف التام ممكن أنْ يكون في وسط الكلمة.

٣.ويكون الوقف التام أيضًا قبل انقضاء الفاصلة باتفاق الشارحين، نحو قوله تعالى ﴿ وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾[5]، وهذا الوقف تام؛ لأنَّه انقضاء كلام بلقيس، والابتداء بقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[6] ، ويزيد القاري على ما ذكره القسطلاني في هذه الآية تحديدًا أنَّ فيها تعلّقًا معنويًّا، فلا يكون وقفه تامًّا بل كافيًا، وينقل عن بعض المفسرين قوله: ((وقال بعض المفسرين أنَّ قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ أيضًا من كلامها تأكيدًا لما قبلها، فالوقف على ﴿ أَذِلَّةً﴾ كافٍ، وعلى ﴿ يَفْعَلُونَ﴾ تام، وقد يقال أنَّه كافٍ أيضًا؛ لأنَّ ما بعده من جملة مقولها فله تعلّق معنوي بما قبله))[7].

٤.ويكون كذلك بعد انقضاء الآية بكلمة كما ذكر القسطلاني نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا﴾[8] آخر الآية وتمام الكلام ﴿ وَكَذَلِكَ﴾[9] ، وقال القاري: ((وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾

(١) سورة الفاتحة ، الآية : ٥.
(٢) ينظر: اللآلئ السنية ، ١٢٩، المنح الفكرية ، ٢٥٩.
(٣) سورة الفرقان ، الآية : ٢٩.
(٤) سورة الفرقان ، الآية : ٢٩.
(٥) سورة النمل ، الآية : ٣٤.
(٦) سورة النمل ، الآية : ٣٤.
(٧) المنح الفكرية ، ٢٤٨.
(٨) سورة الكهف ، الآية : ٩١.
(٩) سورة الكهف ، الآية : ٩١.

وَبِاللَّيْلِ ﴾[١]؛ لأنَّه معطوف على المعنى، اي بالصبح والليل، يعني فيهما))[٢]، ويرى القاري انَّ في هذه الآية أيضًا تعلّق معنوي.

وأمّا حكمه : فيذكر القسطلاني انَّه يجوز الوقوف عليه والابتداء بما بعده[٣]، وأيّده القاري في هذا الحكم فقال: ((ورؤوس الآي التي فيها التعلّق اللفظي، فيجوز الابتداء بما بعدها لورود الحديث بالوقوف على ﴿الْعَالَمِينَ﴾ والابتداء بـ﴿الرَّحْمَنِ﴾؛ ولأنَّ رؤوس الآي بمنزلة فواصل السجع في النثر، وفي مرتبة القوافي بالشعر، من حيث أنَّها محال التوقف))[٤]، وقال في موضعٍ آخر: ((إنَّ رؤوس الآي يستحب الوقوف عليها سواء وجد تعلّق لفظي أم لا، وهو الذي اختاره البيهقي))[٥].

القسم الثاني: الوقف الكافي

وهو القسم الثاني من أقسام الوقف الاختياري، عرَّفه القسطلاني فقال: هو ((أنْ يكون له تعلّق من جهة المعنى فقط، دون تعلّق شيء من متعلّقات الإعراب نحو: ﴿أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٦]، ثُمَّ قال: ﴿ خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾[٧]، فآخر الآية كلام تام ، لا تعلّق له بما بعده من جهة الإعراب، لكن له تعلّق من جهة المعنى؛ لأنَّ قوله: ﴿ خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ من أخبار حال الكفار، وقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٨] أخبار على حالهم أيضًا، فهذا يسمّى بالوقف الكافي))[٩]، وعرَّفه في موضع آخر فقال: ((الكافي هو الذي له تعلّق بما بعده معنىً لا لفظًا))[١٠] ، وتابع الملا علي القاري القسطلاني في الإشارة إلى مفهوم الوقف الكافي بأنَّه:

(١) سورة الصافات ، الآية : ١٣٧.
(٢) المنح الفكرية ، ٢٤٨.
(٣) ينظر: اللآلئ السنية ، ١٥٨.
(٤) المنح الفكرية ، ٢٤٧.
(٥) المصدر نفسه ، ٢٥٠.
(٦) سورة البقرة ، الآية : ٦.
(٧) سورة البقرة ، الآية : ٧.
(٨) سورة البقرة ، الآية : ٦.
(٩) اللآلئ السنية ، ١٥٧.
(١٠) المصدر نفسه ، ١٥٨.

((تعلّق من جهة المعنى دون اللفظ))[1] ، أمّا تسميته بالوقف الكافي فيقول القسطلاني: ((يسمى بالوقف الكافي، للاكتفاء به واستغناء ما بعده))[2] ، واتفق القاري معه في هذا القول، فقال: ((وأمّا الوقف الكافي، سُمِّي به للاكتفاء في الوقف عليه، والابتداء بما بعده كالتمام))[3] ، وأكثر ما نجد الوقف الكافي في المواضع الآتية:

في رؤوس الآي، نحو ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾[4] كافٍ، ﴿وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[5] أكفى منه[6]، وقال علي القاري : كالوقف على ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[7] ، والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها، والوقف على: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[8] والابتداء بقوله: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[9].

يوجد أيضًا في الفواصل نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾[10] ، و﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[11] فإنَّه كلام مفهوم وما بعده مُستغنٍ عما قبله لفظًا، وقال القاري يوجد الوقف على الفواصل في سورة الجن والمدثر ، والتكوير والانفطار ، والانشقاق وما أشبههن[12] ، ويزيد القسطلاني على ما ذكره القاري في الوقف الكافي في الإشارة إلى أنَّ الوقف الكافي ((يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام نحو: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾[13] كافٍ، ﴿فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضًا﴾[14] أكفى منه ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[15] أكفى منها.

(١) المنح الفكرية ، ٢٤٨.
(٢) اللآلئ السنية ، ١٥٧.
(٣) المنح الفكرية ، ٢٤٦.
(٤)سورة البقرة ، الآية : ١٣.
(٥) سورة البقرة ، الآية : ١٣.
(٦) اللآلئ السنية ، ١٥٨.
(٧) سورة النساء ، الآية : ٢٣.
(٨) سورة البقرة ، الآية : ٢.
(٩) سورة البقرة ، الآية : ٢.
(١٠) سورة البقرة ، الآية : ٣.
(١١) سورة البقرة ، الآية : ١١.
(١٢)المنح الفكرية ، ٢٤٨.
(١٣) سورة البقرة ، الآية : ١٠.
(١٤) سورة البقرة ، الآية : ١٠.
(١٥) سورة البقرة ، الآية : ١٠.

ويذكر الشارحان أنَّه قد يكون كافيًا على تفسير وإعراب، ويكون غير كافٍ على آخر نحو: ﴿ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾[١] كافٍ إذا جعلت (ما) بعده نافية فإنْ جعلت (ما) موصولة كان حسنًا، ونحو: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾[٢]، كما ذكر القاري، فإنَّه ((كافٍ على أنَّ (ما) بعد مستأنف، وهو قول ابن عباس وعائشة ، وابن مسعود وغيرهم، ومذهب أبي حنيفة وأكثر أهل العلم، وذهب إليه الفرّاء، والأخفش، وابو حاتم، وينقل عن عروة أنَّه قال: الراسخون في العلم لا يعلمون التأويل، ولكن يقولون آمنّا به، وعند غيرهم الوقف كافٍ على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[٣] فإنَّه عندهم معطوف عليه، وهو رواية عن ابن عباس، واختاره ابن الحاجب ومن تبعه، غير أنَّ القاري رجَّح الرأي الأول على الثاني فقال: ((والمعتمد هو الأول؛ لأنَّه المعمول عند أرباب الوقف، ولذا رمزوا فوق لفظ الجلالة حرف الميم بالحمرة للإيماء إلى أنَّ الوصل موهم لمعنى فيه خلل من حيث الاعتقاد))[٤] ، ويعلّق القاري على المصري في جعله الوقف على لفظ الجلالة تام، فيقول: وأمّا جعل المصري الوقف على الجلالة تامًّا فغير تام؛ لأنَّ ما بعده له تعلّق معنوي بما قبله، بل عند المحققين من أرباب التفسير إثبات تعلّق المعنى في جميع الآيات ولو ما بين القصص والسور))[٥] ،وحكم هذا الوقف، جواز الوقوف عليه، والابتداء بما بعده باتفاق الشارحان[٦].

القسم الثالث: الوقف الحسن

عرَّف القسطلاني هذا الوقف، فقال: ((هو الثالث من أقسام الوقف والذي يكون له متعلّق من جهة اللفظ، وسمّي حسنًا ؛ لأنَّه حسن في نفسه مفيد يجوز الوقوف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي، وأنَّ التعلُّق من جهة اللفظ هو أن يكون ما بعده متعلقاً بما قبله من جهة الاعراب ، كأنْ يكون صفة أو عطفًا، بشرط انْ يكون ما قبله يحسن السكوت

(١)سورة البقرة ، الآية : ١٠٢.
(٢) سورة آل عمران ، الآية : ٧.
(٣)سورة آل عمران ، ٧.
(٤) المنح الفكرية ، ٢٦٤.
(٥) المصدر نفسه ، ٢٦٤.
(٦) ينظر: اللآلئ السنية ، ١٥٨، المنح الفكرية ، ٢٤٩- ٢٥٠.

عليه))[1].

وعرَّفه القاري، قائلًا: هو ((الوقف على ما فيه من التعلّق اللفظي مطلقًا، وسمّي بالحسن لُحسنِ الوقوف عليه، وإنْ كان تفصيل بالابتداء بما بعده))[2] ، وقال في موضع آخر هو أنْ يكون ((فيه تعلّق بما بعده لفظًا ومعنىً؛ لأنَّه يلزم من اللفظ تعلّق المعنى بخلاف عكس المبنى))[3] ، وبالموازنة بين النصين المذكورين يُلحظ أنَّ القسطلاني في تعريفه للوقف الحسن جعل له متعلّق من جهة اللفظ فقط ، في حين زاد القاري على ما ذكره المعنى اللفظي، فجعل التعلّق من جهة اللفظ والمعنى، فكان في تعريفه مطابقًا لمفهوم الداني حين عرَّف الوقف الحسن بأنَّه ((هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لتعلّقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعًا))[4] ، وأهمّ المواضع التي يكون الوقف فيها حسنًا كما يذكر الشارحان هي:

١- أنْ يكون عبر الآية نحو الوقوف على قوله تعالى: ﴿ بِسْمِ اللهِ﴾، وعلى ﴿الْحَمْدُ للهِ﴾، وعلى ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وعلى ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وما أشبه ذلك، ففي هذه المواضع الوقوف حسن عليه، لكن لا يُحسن الابتداء بما بعده؛ لتعلّقه لفظًا فإنَّه تابع لما قبله، فلا بُدَّ من إعادة ما قبله كله أو بعضه[5] ، ((والابتداء بالمجرد أو التابع أو غيره من حيث كونه تابعًا لا يحسن إلّا في رؤوس الآي))[6] ، وقال القسطلاني: ((إذا قلت ﴿ الْحَمْدُ للهِ﴾ عقل عنك ما اردت، ولكنك إذا ابتدأت بـ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قبح؛ لأنَّه صفة فبان لك أنَّ التعلّق من جهة اللفظ))[7] ، وسبق الداني القسطلاني والقاري في هذا المفهوم، إذ قال: ((لا يحسن الابتداء بـ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، و﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾؛ لأنَّ ذلك مجرور، والابتداء بالمجرور

(١) ينظر: اللآلئ السنية ، ٤٧، ١٥٨-١٥٩.
(٢) المنح الفكرية ، ٢٤٧.
(٣) المصدر نفسه ، ٢٤٦.
(٤) المكتفى في الوقف والابتداء ، ١٤٥.
(٥) ينظر: اللآلئ السنية ، ١٥٨-١٥٩، المنح الفكرية ، ٢٤٧، وهداية القارئ إلى تجويد كلام الباري ، ٣٧٤.
(٦) الطرزات المعلمة في شرح المقدمة ، ١٩٩.
(٧) اللآلئ السنية ، ١٥٩.

قبيح؛ لأنَّه تابع لما قبله، ويسمّى هذا الضرب صالحًا))[١].

٢- يذكر الشارحان أنَّه قد يكون الوقف حسنًا على تقدير كافٍ على آخر، وتمامًا على غيرها، نحو قوله تعالى: ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[٢]، إذا جعلت ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[٣] نعتًا كافيًا إنْ جُعل خبرًا مقدرًا فالوقف حسن، وأمّا إذا جعلت ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ رفعًا بمعنى هم الذين يؤمنون بالغيب، أو نصب بتقدير أعني وإذا جعلت الذي يؤمنون بالغيب مبتدأ ، أو خبره ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ فيكون الوقف تامًا[٤].

٣- أنْ يكون الوقف رأس أية، فإنَّه يجوز الوقف عليه في اختبار أهل الأداء[٥]، وقال القاري: ((إنَّ رؤوس الآي يستحب الوقوف عليها سواء وجد تعلّق لفظي أم لا، وهو سُنَّة متبعة لمجيئه عن النبي ﷺ في الحديث عن أم سلمة ((أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول: ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ثُمَّ يقف، ثُمَّ يقول: ﴿ الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ثُمَّ يقف، ثُمَّ يقول: ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثُمَّ يقف، ثُمَّ يقول: ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، وقال الداني: هو أحبُّ إلي، واختاره البيهقي في شعب الإيمان، وغيره من العلماء، وقالوا: الأفضل الوقف على رؤوس الآي وإنْ تعلّقت بما بعدها[٦].

ويذكر القاري إنَّ السجاوندي وصاحب الخلاصة يرون أنَّ الوقف يحسن على رؤوس الآيات، ولكن لا يحسن الابتداء بما بعده مطلقًا، وأنَّ رؤوس الآية وغيرها عندهم في حكم واحد، ولذا جعلوا رمز ((لا)) ونحوه فوق الفواصل، كما كتبوها فوق غيرها[٧] ، وحمل بعضهم الآخر الحديث الوارد عن أمّ سلمة استدلال على سُنيَّة تعليم الوقف على الفواصل، لا دلالة على سُنَّة الاتّباع، إذ لا يُسَن إلّا ما فعله تعبّدًا، ولكن هو وقف بيان، من باب

(١) المكتفى في الوقف والابتداء ، ١٤٥، ينظر: نظام الوقف والابتداء ، ٤٥
(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢.
(٣) سورة البقرة ، الآية : ٣.
(٤) ينظر: اللآلئ السنية ، ١٥٩، المنح الفكرية ، ٢٤٩، وفضل علم الوقف والابتداء ،٨٠.
(٥) ينظر: اللآلئ السنية ، ١٥٩.
(٦) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا ، ١٤٦ اللآلئ السنية ، ١٥٩-١٦٠، المنح الفكرية ، ٢٤٩ – ٢٥٠.
(٧) ينظر: المنح الفكرية ، ٢٥٠، نهاية القول المفيد ، ٣١١ – ٣١٣.

التوقيف لعدم إطلاع غيره ﷺ [١].

ويشير الملا علي القاري إلى أنَّ أرباب الوقف لم يختلفوا من جهة التعلّق اللفظي فقط، ((وإنَّما فرَّقوا في رؤوس الآي بحسب اختلاف القراء المقتضي لاختلاف الإعراب الموجِب للتعلّق وعدمه، فوقفوا على سورة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾[٢]، إذا قرأوا لنافع والشامي برفع ما بعده، ووصلوا على قراءة غيرهما بجرِّه، وأمثال ذلك كثيرة في القرآن يعرفها أرباب الوقف من الأعيان[٣] ، وقال في موضع آخر: ((وقد يكون الاختلاف وباختلاف القراءة، نحو قوله تعالى: ﴿ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ الله﴾[٤] وقف كافٍ على قراءة من رفع ﴿ فَيَغْفِرُ﴾ و ﴿وَيُعَذِّبُ﴾، ووقف حسن لمن يجزمها، -قرأ عاصم بالرفع وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب، والباقون بالجزم ، لكن لا يستحسن الوقف عليه لعدم حسن الابتداء بما بعده، وقس على هذا ما وقع في القرآن ومثله))[٥].

القسم الرابع: الوقف القبيح:

عرَّفه القسطلاني، فقال: ((هو الوقف على كلام غير تام، ولا يفهم منه معنى، لأنَّه لا يُعلم إلى أي شيء أضيف، فالوقف عليه قبيح؛ لأنَّ المقصود بالوقف تبيين معاني كتاب الله تعالى وتكميلها))[٦] ، أمّا علي القاري فلم يعرِّف هذا المصطلح صراحةً، وإنَّما أشار إليه ضمن حديثهِ فقال: ((إنَّ غير ما تمَّ من الكلامِ قبُحَ الوقفُ عليه))[٧].

نلحظ على النصوص المتقدِّمة للشارحين، أنَّهما لم يخرجا عن السياق الذي ذكره علماء التجويد في الوقف القبيح، إذ عرَّفه الداني بأنَّه: ((الوقف الذي لا يعرف المراد منه))[٨] ،

(١) ينظر: المنح الفكرية ، ٢٥٠، نهاية القول المفيد ، ٣١١ – ٣١٣.
(٢) سورة إبراهيم ، الآية : ١ .
(٣) المنح الفكرية ، ٢٥٠.
(٤) سورة البقرة ، الآية : ٢٨٤.
(٥) المنح الفكرية ، ٢٦٥.
(٦) اللآلئ السنية ، ١٦٢ .
(٧) المنح الفكرية ، ٢٥٢.
(٨) المكتفى في الوقف والابتدا ، ١٤٨ .

وعرَّفه ابن الطحان، فقال: ((الوقف القبيح هو الذي لا يُعرف المُراد منه، ولا تقوم فائدة عنه))[١].

وأشار الشارحان إلى أنَّه يقبح الوقف على المضاف دون المضاف إليه، والصفة دون الموصوف والرافع دون المرفوع، والناصب دون المنصوب، والمنصوب دون الناصب، ولا على المعطوف دون ما عطف عليه، ولا على (إنَّ) وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها، ولا على (ظننت) وأخواتها دون منصوباتها، ولا على صاحب الحال دونها، ولا على المستثنى منه دون الاستثناء، ولا على المفسِّر دون المفسَّر، ولا على (الذي) و (ما) و (مَنْ) دون صلاتهنَّ، ولا على صلاتهنَّ دون معمولاتهنَّ، ولا على الفعل دون مصدره، ولا على مصدره دون آلته، ولا على حروف الاستفهام دون ما استفهم بها عنه، ولا على حرف الشرط دون المشروط، ولا على المشروط دون الجزاء ولا على الأمر دون جوابه؛ لأنَّ هذهِ كلها لا يتمُّ بها كلام، ولا يُفهم منها معنى[٢] ،ومن أهمِّ مواضع الوقف هنا هي:

١- الوقف على (بِسْمِ)؛ لأنَّه لا يعلم إلى أي شيءٍ أضفتهُ[٣] ، وقال الداني يُسمّى هذا الوقف وقف الضرورة لتمكن انقطاع النفس عنده[٤].

ويرد الملا علي القاري على من جعل الوقف على ﴿بِسْمِ اللهِ﴾، وعلى ﴿الرَّحْمَنِ﴾، وعلى ﴿الرَّحِيمِ﴾ قبيح، فيقول: ((إنَّه خطأ قبيح منه؛ فإنَّ الوقف على كل من الجلالة والرحمن حسن ؛ لأنَّه مع متعلقه من الفعل ، أو الاسم المقدَّر كلامٌ تامٌّ كما ورد في أحاديثه عليه الصلاة والسلام من الاكتفاء على ﴿بِسْمِ اللهِ﴾ في ابتداء الطعام ونحوه من المواضع الكرام))[٥].

٢- الوقف على ﴿الْحَمْدُ﴾؛ لأنَّه وقف على المبتدأ دون خبره[٦].

(١) نظام الأداء في الوقف والابتداء ، ٥٠.
(٢) اللآلئ السنية ، ١٦٣، المنح الفكرية ، ٢٥٣.
(٣) ينظر: اللآلئ السنية ، ١٦٢، المنح الفكرية ، ٢٥٣.
(٤) المكتفى في الوقف والابتدا ، ١٤٨.
(٥) المنح الفكرية ، ٢٥٣.
(٦) ينظر: المنح الفكرية ، ٢٥٢.

٣- ((الوقف على ما يحيل المعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ﴾[١] فإنَّ المعنى يفسد بهذا الوقف؛ لأنَّه يفهم منه أنَّ البنت مشتركة في النصف مع أبويه، وليس كذلك، بل المعنى النصف للبنت دون الأبوين، ثم استأنف للأبوين بما يجب لهما مع الولد))[٢]، فالكلام هنا منفصل خارج عن حكم ما وصل به[٣].

٤- الوقف على (غير) من ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، وعلى (إله) من قوله تعالى: ﴿إِلَهِ النَّاسِ﴾، إذ يقول القاري: ((اعلم أنَّ من الوقف القبيح الوقف على "غير" وعلى "إله" كما يفعله جهلة القرّاء ويستدلون برقم السجاوندي على ما قبل هذه الكلمات "لا" أي لا وقف، فليت شعري هل نهاك عن الوقف على رؤوس الآي الذي هو سُنَّة، وأمرك بالوقف على المضاف دون المضاف إليه من "غير" و "إله" يعني تخالف السُنَّة وأئمة الوقوف في القراءة فتقف تارة بعد تمام الآية، وتارة قبلها لكون كتابة "لا" على رأس آية))[٤]، فكان يجب الوقوف على قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، و((إنَّ ما نقل عن بعض من ليس له دراية أنَّ الوقف على ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ غير جائز بل حرام وكفر وأمثال ذلك، فهذا نقل باطل ليس فيه وجه طائل))[٥].

٥- وكذلك يكون الوقف قبيحًا إذا كان المعنى يؤدي إلى ما لا يليق بصفات الله تعالى وفيه سوء أدب - والعياذ بالله- كالوقف على ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾[٦]، وعلى ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللهُ﴾[٧]، ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي﴾[٨]، ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلله﴾[٩]،

(١) سورة النساء، الآية: ١١.
(٢) اللآلئ السنية، ١٦٣.
(٣) ينظر: نظام الأداء في الوقف والابتداء، ٥١.
(٤) المنح الفكرية، ٢٥٤.
(٥) المصدر نفسه، ٢٥٤.
(٦) سورة البقرة، ٢٦.
(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٥٨.
(٨) سورة غافر، الآية: ٢٨.
(٩) سورة النحل، الآية: ٦٠.

﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾[١]، ((فالواقف على هذا آثم مخطئ، وربما خرجَ والعياذ بالله سبحانه وتعالى عن دين الإسلام، اللهم إلّا أن يكون مضطرًا، كأن ينقطع نفسه فإنَّه يجوز له الوقف عليه إلّا أنَّه إذا وقف ابتدأ من الكلمة التي قبلها، وإليه أشار - الناظم- بقوله: وله يوقف مضطرًا ويبدأ قبله))[٢]، وقال القاري: الوقف قبيح على هذا لأنَّ المعنى يفسد بفصل ذلك عما بعده[٣].

٦- ومنه أيضًا كما ذكر القاري الوقف على قوله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا﴾[٤]، و﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾[٥]، و﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾[٦]، ﴿وَقَالَتِ النَّصَارَى﴾[٧]، و ﴿فَاعْبُدُونِ ۝٤٥ وَقَالُوا﴾[٨]، و﴿مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾[٩]، و﴿وَهُمْ مُهْتَدُونَ ۝٢١ وَمَا لِيَ﴾[١٠]، و﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ﴾[١١]، و﴿مِنَ الْخَاسِرِينَ ۝٣٠ فَبَعَثَ﴾[١٢]، و﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ﴾[١٣]، والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ﴾[١٤]، و﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾[١٥]، و

(١) سورة الماعون، الآية: ٤.
(٢) اللآلئ السنية، ١٦٣.
(٣) ينظر: المنح الفكرية، ٢٥٥.
(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٨١.
(٥) سورة المائدة، الآية: ١٧.
(٦) سورة التوبة / الآية: ٣٠.
(٧) سورة التوبة، الآية: ٣٠.
(٨) سورة الأنبياء، الآية: ٢٥.
(٩) سورة الصافات، الآية: ١٥١.
(١٠) سورة يس، الآيتان: ٢١ - ٢٢.
(١١) سورة الأنبياء، الآية: ٢٩.
(١٢) سورة المائدة، الآيتان: ٣٠-٣١.
(١٣) سورة الاسراء، الآية: ٩٤.
(١٤) سورة آل عمران، الآية: ١٨١.
(١٥) سورة المائدة، الآية: ١٧.

﴿يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ﴾[1]، و﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ﴾[2]، و﴿اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ﴾[3]، و﴿وَلَدَ اللهِ﴾[4]، و﴿لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾[5]، و﴿إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ﴾[6]، و﴿اللهُ غُرَابًا﴾[7]، و﴿اللهُ بَشَرًا﴾[8]، فالمعنى هنا يختل بل يستحيل بفصل ذلك عما قبله؛ ولذلك يقبح الوقوف عليه إلّا أن يكون القارئ مضطرًا، كما ذكرنا سابقًا فإنَّه يجوز له الوقف حال اظراره كانقطاع النفس ونحوه، فإذا القارئ الابتداء فيجب عليه الابتداء بما قبله[9].

ثم يبيِّن القسطلاني أنَّه ((ليس في القرآن وقف واجب يأثم تاركه ولا حرام يأثم واقفه، لعدم دلالتها على معنى يخاف من ذهابه بل لو أمكنه قراءة القرآن كله في نفسٍ واحدٍ لجاز له ذلك، ولو وقف على كُلِّ آية ما لم يحصل بوقفه خلل لجاز له ذلك أيضًا، وإليه أشار -يقصد الناظم- بقوله: "غير ما له سبب أي ألّا يكون له سبب يؤدي إلى تحريمه كقصد الوقف على ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ وشبهة مما ذكر من غير ضرورة إذ لا يفعل ذلك مسلم))[10].

أحكام الوقف على أواخر الكلم:

سبق أن تناولنا أسباب الوقف ، أو مدى حاجة القارئ إليه لأخذ النفس والراحة، أو لقطع القراءة أو لتبيين المعنى، ويترتب على ذلك أحكام تتعلق بأواخر الكلمات الموقوف عليها؛ لأنَّ الكلمة تتثاقل إذا وصلت إلى آخرها فإذا كانت متحركة وجب أن تكون حركتها مطففة؛ لأنَّ اللسان عند انقضائها يكاد يطغى بحركتها؛ لأنَّ النفس لما يستشعره من فراغ

(١) سورة المائدة ، الآية : ٦٤.
(٢) سورة التوبة ، الآية : ٣٠.
(٣) سورة الأنبياء ، الآية : ٢٦.
(٤) سورة الصافات ، الآية : ١٥٢.
(٥)سورة يس ، الآية : ٢٢.
(٦) سورة الأنبياء ، الآية : ٢٩.
(٧) سورة المائدة ، الآية : ٣١.
(٨) سورة الإسراء ، الآية : ٩٤.
(٩) ينظر: المنح الفكرية ، ٢٥٣، الفوائد المسعدية ، ١١٢ – ١١٣، الطرازات المعلمة ، ٢٠٢.
(١٠) اللآلئ السنية ، ١٦٤.

الكلمة تجد راحة من اللفظ، فتلقي بعض ما عندها من الصوت المعد العتيد[١] ؛ لذلك حذَّر علماء القراءات من الوقف على آخر الكلمة بحركة تامَّة، فهو خلاف مذهبهم؛ لأنَّ أصل علامة الوقف السكون وترك الحركة[٢]،((فلا يقوم جهاز النطق بأي نشاط حال نطقها، ولا أثرًا سمعيًا لها، فهي ليست من الأصوات اللغوية، ولا تنتمي إلى مجموعتي الصوامت أو المصوتات، غير أنَّ لها قيمة فونيمية في القدرة على التمييز بين المعاني، كما تُعد علامة إعرابية للمضارع المجزوم، ولها وظيفة في التركيب المقطعي للعربية، فهي ظاهرة سببية نطقًا إيجابية عملًا ووظيفة))[٣].

ذكر علماء العربية طرق معدودة للوقف على آخر الكلمة، إذ جعلها سيبويه على أربعة أقسام، في قوله: ((الوقف في آخر الكلم، ...، فإنَّه يوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام، وبغير الإشمام كما تقف عند المجزوم والساكن، وبأن تروم التحريك، وبالتضعيف))[٤].

وذكر ابن الجزري ((أنَّ للوقف في كلام العرب أوجها متعددة والمستعمل منها عند أئمة القراء تسعةٌ، وهو السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والاثبات ، والإلحاق))[٥] ، وتناول منها ثلاثة فقال: ((ما يجوز الوقف عليه بالسكون، وبالروم، وبالإشمام خاصة))[٦] ، وأمّا علماء بحثنا فيذكر القسطلاني ((أنَّ الوقف في كلام العرب على سبعة أضرب: الوقف بالسكون، والوقف بالروم، والوقف بالإشمام، والوقف بالتعويض، والوقف بترك التعويض، والوقف بالتعويض عند تشديد حروف الإعراب إذا كان صحيحًا والوقف بالنقل، ولم يستعمل القرّاء من هذه الأوجه إلّا الوجه الأفصح، وهي الثلاثة الأول، ولم ترد سُنَّة التلاوة بغيرها))[٧] ، وأمّا علي القاري فقد خالف القسطلاني

(١) ينظر: الموضح في التجويد ، ١٩٣، شرح المقدمة الجزرية، غانم قدوري الحمد ، ٦٣٣.
(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزرية، غانم قدوري الحمد ، ٦٣٣.
(٣) الدرس الصوتي عن المرعشي ، ٢٦٥.
(٤) الكتاب ، ٤/ ١٦٨.
(٥) النشر في القراءات العشر ، ٢/ ١٢٠.
(٦) النشر في القراءات العشر ، ٢/ ١٢٠.
(٧) اللآلئ السنية ، ١٩٥.

في عددها إذ جعل الوقف على ثلاثة أنواع فقال: ((أنواع الوقف ثلاثة، أولها: الإسكان المحض، وثانيها: الروم، وثالثها: الإشمام))[١]. وفيما يلي توضيح كلّ مفهوم حسب ما ورد عند القسطلاني والقاري.

أولاً: السكون المحض:

السكون لغةً: ((سكن: السكونُ: ذهاب الحركة. سكن أي سكت ... سكنت الريح، وسكن المطر))[٢].

واصطلاحًا: ((هو الخالص من الروم والإشمام، ويقال له السكون المجرد، وهو عبارة عن عزل الحركة عن الحرف الموقوف عليه فيسكن))[٣].

ويذكر القسطلاني: ((إنَّ السكون أصل الوقف؛ لأنَّ الوقف محل استراحة ناسبه السكون لخفته))[٤] ؛ ولأنَّ ((العرب لا يبتدئون بساكن ولا يقفون على متحرك بالحركة الكاملة))[٥] ، و((الحركة نقيض السكون))[٦] ، فتكون أمّا ((ضمَّة أو فتحة أو كسرة))[٧]، كما يرى في((الوقف بالسكون على المرفوع والمجرور والمنصوب هذا إذا لم يكن منونًا، فإنَّ كان منونًا عوض من تنوينه ألفًا وهو الوقف المختار الصحيح))[٨]، ووافق الملا علي القاري في أنَّ الإسكان المحض هو الأصل والوقف عليه لأجل الراحة فقال: ((الإسكان المحض وهو الأصل لأنَّ الفرض من الوقف هو الاستراحة، وسلب الحركة أبلغ في تحصيل الراحة))[٩].

(١) المنح الفكرية ، ٣١٦.
(٢) العين ، ٥/ ٣١٢.
(٣) المغني في علم التجويد ، ٤٢.
(٤) اللآلئ السنية ، ١٩٥.
(٥) المغني في علم التجويد ، ٤٢.
(٦) اللآلئ السنية ، ١٩٥.
(٧) المصدر نفسه ، ١٩٧.
(٨) المصدر نفسه ، ١٩٥.
(٩) المنح الفكرية ، ٣١٦.

نلاحظ ههنا اتفاق الشارحين على أنَّ الوقف دال على ترك الحركة وسلبها، وإنَّ السكون هو علامة الوقف، وسبقهم في ذكر هذا المفهوم جُلّ علماء العربية سواء كانوا نحاة أم مجودين[١].

ثانيًا: الروم:

الروم لغة: جاء في العين ((الروم: طلب الشيء ، والمرام: المطلب ، رام يروم رومًا ومرامًا: طلب))[٢] ، ويأتي أيضًا بمعنى الأخذ ، أو السكوت ((يقال أخذت الشيء برمته، أي أخذته كله لم أدع منه شيئًا ، قال أبو عبيدة: أرمَ الرجلُ إرمامًا إذا سكتَ، فهو مُرم. أمّا التَرمرمُ: فهو أن يحرك الرجل شفتيه بالكلام قال أبو بكر ما ترمرم: معناه ما تحرك))[٣].

واصطلاحًا: ((هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها، فتسمع لها صوتًا خفيًا يدركه الأعمى بحاسة سمعه دون الأصم))[٤] ، وعرَّف القسطلاني الروم بأنَّه الإتيان ببعض الحركة[٥]، وذكر مفاهيم أخرى وردت عند العلماء السابقين له فقال: ((قيل: هو الإتيان في الوقف بحركة ضعيفة))[٦] ، وقال أيضًا: ((وقيل: إضعاف الصوت بالحركة، وذهاب معظمها، وقيل غير ذلك مما يناسب هذا المعنى أي تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، فيسمع لها صويت خفي يدركه الأعمى بحاسة سمعه، والبصير بحاسة بصره))[٧] ، وطريقته عند القسطلاني ((وأحسنها كما أفاد فيه بعض مشايخي ما حدَّه به الشاطبي بقوله:

وَرَوْمُكَ اسْمَاعُ الْمُحَرَّكِ واقِفًا بِصَوتٍ خَفيٍّ كل دانٍ تنولا

(١) ينظر: التبصرة في القراءات السبع وعللها ، ٣٣٤، التحديد في الاتقان والتجويد ، ١٦٩، شرح المفصل لابن يعيش ، ٩/ ٦٦-٦٧.
(٢) العين ، ٨/ ٢٩١.
(٣) تهذيب اللغة ، ١٥/ ٣٩.
(٤) التحديد في الاتقان والتجويد ، ١٩٦، أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد ، ٢٣٩.
(٥) اللآلئ السنية ، ١٩٥.
(٦) المصدر نفسه ، ١٩٦، ينظر: النشر في القراءات العشر ، ٢/ ١٢١.
(٧) اللآلئ السنية ، ١٩٦، الموضح في التجويد ، ٢٠٨.

كلُّ دانٍ، قريب منك. تنولًا أي تنوله منك، وأخذه عنك، وهو موافق لنولته كذا أي أعطيته إياه فتنوله، أي أخذه. يعني أنَّه لإضعاف الصوت به إنَّما يسمعه من كان على ما وصفه فإنْ لم يكن على ما وصفه لا يفطن له، وهذه الزيادة لم أرها لغيره -الشاطبي- وهي حسنة))[١].

أمّا علي القاري فيتفق مع ما ذكره القسطلاني ، ومن سبقه من علماء التجويد في أنَّ الروم: هو ((إتيان بعض الحركة بصوت خفي وكأنَّه يضعف صوتها لِقَصرِ زمانها فيسمعه القريب المصغي دون البعيد لأنَّها غير تامَّة، والمراد بالبعيد أعم من أن يكون حقيقةً ، أو حكمًا فيشمل الأصم والقريب إذا لم يكن مصغيًا))[٢].

يذكر الشارحان إنَّ الروم يكون في الضمة والكسرة دون الفتحة، فيقول القسطلاني: ((اعلم أنَّ الحرف المتحرك إذا وقف عليه فلا تخلو حركته من أنْ تكون ضمة أو فتح أو كسرة، فإن كانت ضمة جازَ في الوقف الروم؛ لأنَّه يحصل به الدلالة على الأصل لأنَّه بعضه، وإنْ كانت كسرة جاز الوقف بالروم، وإن كانت فتحة فلم يجز الروم؛ لأنَّ الفتحة خفيفة لا تتبعض فإذا أُريِمَ إخراج بعضها خرج سائرها))[٣] ، وأيده القاري في جواز الروم مع الضمة والكسرة دون الفتحة، وحذَّر من الوقف في جميع الحركات إلّا أنَّه نوع الحركات إلى الرفع والضم، والنصب والفتح، والجرِّ والكسر[٤]. في قوله: ((واحذر الوقف بتمام الحركة في جميع حركات الوقف وأنواع حركات الكلمات الموقوف عليها من الرفع والنصب والجرِّ والضمّ والفتح والكسر، ... إلّا إذا رُمْتَ وقفَ الرَّوم فأتِ ببعض الحركة، لكن محلُّه إذا كانت الكلمة الموقوف عليها مرفوعة أو مضمومة ، أو مخفوضة أو مكسور، بخلاف ما إذا كانت مفتوحة أو منصوبة... والمغايرة بين أنواع الإعراب لإفادة عموم الحكم بين الحركات الإعرابية وبين الحركات البنائية، فإنَّ الرفع والنصب والجر من ألقاب الإعراب والضمّ

(١) اللآلئ السنية ، ١٩٦.
(٢) المنح الفكرية ، ٣١٦.
(٣) اللآلئ السنية ، ١٩٧.
(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزرية، غانم قدوري الحمد ، ٦٣٧.

والفتح والكسر من ألقاب البناء فيستوي في الأحكام المذكورة المنون وغيره والمعرب والمبني من الاسم ونحوه))[١].

وبالمفهوم الذي ذكره القسطلاني والقاري نلاحظ اختلافهما مع مذهب علماء العربية النحاة، في جعلهم الروم في الحركات الثلاث[٢] ، واتفاقهما مع مذهب بعض علماء التجويد في اقتصارهم على الضم والكسر دون الفتح[٣].

الفرق بين الروم والاختلاس:

الاختلاس لغة: جاء في الصحاح : ((خلست الشيء واختلسته وتخلسته، إذا اسْتَلَبْتَهُ. والتخالسُ: التَسالبُ))[٤]. والاختلاس اصطلاحًا: هو ((عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعًا يحكم السامع به أنَّ الحركة قد ذَهَبَتْ، وهي كاملة في الوزن))[٥].

اختلف علي القاري عن القسطلاني في إشارته لعلاقة الترابط بين الروم والاختلاس، فأجرى مقارنة بينهما بيَّن فيها ((أنَّ الرَّوم والاختلاس يشتركان في التبعيض، إلّا إنّ الرَّوم أخصَّ من حيث أنَّه لا يكون في الفتح والنصب، ويكون في الوقف دون الوصل، والثابت من الحركة أقلُّ من الذاهب والاختلاس أعمُّ ؛ لكونه يتناول الحركات الثلاث كما في (لا يهدي)[٦]، و(نعمَّا)[٧]، و(يأمُرُكم)[٨]، عند بعض القرّاء في الأمثلة الثلاثة، ولا يختص بالآخر وهو محل الوقف، والثابت من الحركة أكثر من الذاهب وذلك بأنْ يأتي بثلثيها، وهذا لا يضبط إلّا بالمشافهة بالسماع من أفواه أرباب اداء القراءة))[٩].

(١) المنح الفكرية ، ٣١٧.
(٢) ينظر: الكتاب ، ٤/ ١٦٨ – ١٧٢ ، التحديد في الإتقان والتجويد ، ١٦٩ ، ارتشاف الضرب ، ٢/ ٨٠٨.
(٣) ينظر: الموضح في التجويد ، ٢٠٨ – ٢٠٩.
(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، ٣/ ٩٢٣.
(٥) مرشد القارئ ، ٧٥.
(٦)سورة يونس ، الآية : ٣٥.
(٧) سورة النساء : ٥٨.
(٨) سورة البقرة ، الآية : ٦٧.
(٩) المنح الفكرية ، ٣١٨.

نستخلص من نصّ القارئ المتقدِّم انَّ الروم والاختلاس يختصان بتقصير الحركة، إلّا أنَّهما يتفاوتان ببعض الميزات منها:

إنَّ الروم لا يكون إلّا في الفتح والنصب، بخلاف الاختلاس الواقع في الحركات الثلاث.

يكون الروم في الوقف، والاختلاس في الوصل.

يختص الروم بأواخر الكلمات، ولا يختص الاختلاس بالآخر.

الثابت من الحركة المرومة أقل من الذاهب بينما الثابت من الحركة المختلسة أكثر من الذاهب، وذلك أن يأتي بثلثيها.

ثالثاً: الإشمام:

الإشمام لغةً: هو الدنو والقرب ، قال ابن فارس ((الإشمام شامت فلانًا إذا قاربته ودنوت منه))[١] ، وقال أيضًا ((شَمَّ: الشين والميم أصل واحد يدل على المقاربة والمداناة، تقول شممت الشيء فأنَا أشمُّهُ والمشامَّة: المفاعلة من شامته إذا قاربتهُ، ودنوت منه))[٢].

واصطلاحًا كما عرَّفه القسطلاني فقال: ((والإشمام، وهو أن تضم شفتيك بعد تسكين الحرف إشارةً إلى الضم من غير صوت))[٣] ، ووافقه القاري في ذلك فقال: ((الإشمام، وهو أن تضم شفتيك بعد الإسكان إشارةً إلى الضم وتترك بينهما بعض انفراج ليخرج النفس، فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك اردت بضمهما الإشارة إلى حركة آخر الكلمة الموقوف عليها))[٤] ، ويتفق الشارحان على أنَّ الاشمام يرى ويدرك للبصير دون الأعمى ؛ لأنَّه ((ليس بصوت يسمع – كما ذكرت– وإنَّما هو تحرك عضو فلا يدركه الأعمى ، بخلاف الروم فإنَّه يدركه الأعمى والبصير لأنَّ فيه مع بعض الحركة صوتًا ما يكادُ الحرف أنْ يكون

(١) مجمل اللغة ، ١/ ٤٩٩.
(٢) مقاييس اللغة ، ٣/ ١٧٥.
(٣) المنح الفكرية ، ٣١٦.
(٤) اللآلئ السنية ، ١٩٦.

بهِ متحركًا))[١].

خصَّ القسطلاني والقاري الإشمام في المرفوع والمضموم فقال القسطلاني : ((الوقف بالإشمام على المرفوع خاصة))[٢] ، وقال في موضع آخر: إنْ كانت ضمَّة جاز الوقف بالإشمام ؛ لأنَّه يحصل به التخفيف بذهاب الصوت كله مع بيان ما كان عليه الحرف بضم الشفتين، ولم يجز مع الكسرة؛ لأنَّ ضم الشفتين إنَّما هو تنبيه على الضم لانضمام الشفتين حال النطق بها[٣].

وذكر الشارحان أهمِّ المواضع التي يمتنع فيها الروم والاشمام، فقال القسطلاني: ((اعلم أنَّ الروم والإشمام لا يدخلان في هاء التأنيث ، ولا في ميم الجمع، ولا في الشكل العارض، وإنَّما يوقف على ذلك جميعه بالسكون))[٤] ، فأمّا هاء التأنيث هي التاء المبدلة هاء في الوقف كما يذكر الشارحان في قولهم: ((أمّا هاء التأنيث فإنَّها إلى ما رسم بالهاء نحو: ﴿ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾[٥]، و﴿ تِلْكَ نِعْمَةٌ﴾[٦]، وإلى ما رسم بالتاء نحو: ﴿ يَرْجُونَ رَحْمَتَ﴾[٧]، و﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ الله﴾[٨]، فما رسم بالهاء لا يوقف عليه إلاّ بالهاء الساكنة، إذ المراد بالروم والإشمام بيان حركة الحرف الموقوف عليه في حالة الوصل ولم يكن على الهاء حركة في الأصل؛ إذ هي مبدلة من التاء، والتاء معدومة في الوقف، وأمّا ما رسم بالتاء فإنَّ الروم والإشمام يدخلان فيه على مذهب من وقف بالتاء؛ لأنَّها تاء محضة وهي التي كانت في الوصل، ولذا قال الشاطبي: وفي هاء تأنيث ولم يقل: وهي تاء تأنيث))[٩].

وأمّا في ميم الجمع فيذكر الشارحان أنَّ الميم تقسم على قسمين: ما تحرَّك في الوصل

(١) المنح الفكرية ،٣١٦.
(٢) اللآلئ السنية ، ١٩٥، ينظر: المنح الفكرية ، ٣١٧.
(٣) ينظر: اللآلئ السنية ، ١٩٧.
(٤) اللآلئ السنية ، ١٩٧، ينظر: المنح الفكرية ، ٣١٨.
(٥) سورة النحل ، الآية : ٨٩.
(٦) سورة البقرة ، الآية : ٢٣١.
(٧) سورة البقرة ، الآية : ٢١٨.
(٨) سورة البقرة ، الآية : ٢٣١.
(٩) المنح الفكرية ، ٣١٨، ينظر: اللآلئ السنية ، ١٩٧.

للجميع نحو﴿ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ ﴾[1]، و﴿ لِهُمُ النَّاسُ ﴾[2]، ونحوه مما يقع قبل السكون فلا يدخله روم ولا إشمام؛ لأنَّ حركته عارضة لالتقاء الساكنين، والحركة العارضة لا تُرام ولا تشم، كحركة ﴿ وَأَنْذِرِ النَّاسَ ﴾[3]، ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[4]، والغرض من الروم والإشمام إنَّما هو بيان حركة الموقوف عليه حال الوصل باعتبار الأصل[5].

والقسم الثاني: ما تحرك بالضم أو الكسر موصولاً لبعض القرّاء ويسكن لبعضهم نحو: ﴿ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[6]، فمن قرأ بالإسكان ، لم يدخل فيه على قراءته روم ولا إشمام ، إذ الروم والإشمام إنَّما يدخلان في المتحرك، ومن قرأ بالضمِّ والصلة ، لم يدخل فيه أيضًا على قراءته روم ولا إشمام عند الحافظ أبي عمرو الداني والشاطبي رحمهما الله تعالى؛ لأنَّ ميم الجمع لا حركة لها في الوصل – الأصل ذكر القاري– وإنَّما حركتها عارضة لأجل واو الصلة ، وأمّا عارض الشكل فإنَّه ينقسم إلى حركة التقاء الساكنين نحو: ﴿ قُلِ ادْعُو﴾[7]، و﴿ إِنِ امْرُؤٌ﴾[8]، و﴿ يَوْمَئِذٍ﴾[9]، وإلى حركة النقل نحو ﴿ مَنْ آمَنَ﴾[10]، في قراءة ورش؛ لأنَّ أصل الحرف الذي وجدت الحركة فيه السكون، وإنَّما وجدت فيه الحركة لعلَّةٍ، وتلك العلَّة معدومة في الوقف، وإذا عُدمت رجع الحرف إلى أصله من السكون والمراد بحركة التقاء الساكنين الممتنعة من الروم والإشمام ما وحَّد لأجل ساكنين في كلمتين، أو كلمة منونة نحو ما تقدَّم، فأمَّا قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِّ﴾[11]، فإنَّ الروم فيه ممتنع؛ لأنَّ الساكن الذي وجدت الحركة من أجله موجود في الأصل والوقف

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢١٨.
(٢)سورة النحل ، الآية : ٨٩.
(٣) سورة إبراهيم ، الآية : ٤٤.
(٤) سورة البينة ، الآية : ١.
(٥) اللآلئ السنية ، ١٩٨، المنح الفكرية ، ٣١٨ – ٣١٩.
(٦) سورة البقرة ، الآية : ٦.
(٧)سورة الأعراف ، الآية : ١٩٥.
(٨) سورة النساء ، الآية : ١٧٦.
(٩) سورة الانفطار ، الآية : ١٩.
(١٠) سورة البقرة ، الآية : ٦٢.
(١١) سورة الحشر ، الآية : ٤، اللآلئ السنية ، ١٩٩، المنح الفكرية ، ٣٢٠.

بخلاف ما تقدَّم فإنَّ الساكن الذي وجدت الحركة من أجله معدوم في الوقف حيث كان في بعضه تنوينًا[١].

وأمّا الحركة العارضة: فيشير القسطلاني: أنَّها ممتنعة من الروم والإشمام لأجل وجود ساكن وهمز متصلين في كلمتين، وما وجد لأجل ساكن وهمزة متصلين في كلمة واحدة نحو: ﴿شَيْءٍ﴾[٢]، و﴿سَوْءٍ﴾[٣]، في وقف حمزة وهشام فإنَّ الروم والإشمام غير ممتنعين فيه أيضًا؛ لأنَّ حركة النقل فيه دالة على الهمزة المخففة؛ لأنَّها مقدَّرة مع ما قبلها منويّة، بخلاف الهمزة التي حُرِكَ الساكن بحركتها غير مقدَّرة ولا منويّة، حيث انفصل مما قبلها في الوقف، وبانت فإنَّ قيل لم جعلت الكسرة في يومئذٍ وحينئذٍ عارضة؟ قلت: لأنَّ إذ حرف مبني على السكون يحتاج إلى جملة تضاف إليه توضحه وتزيل ابهامه فإذا حذفت - أي الجملة - جيء بالتنوين عوضًا منها، وكسرت الذال لالتقاء الساكنين))[٤].

وأمّا هاء الضمير فيذكر القسطلاني والقاري اختلاف العلماء في هذا الموضع ((فإذا كان قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو ياء نحو: ﴿بِمُزَحْزِحِهِ﴾[٥]، و﴿عَقَلُوهُ﴾[٦]، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، و﴿لِأَبِيهِ﴾[٧]، و﴿يَعْلَمْهُ﴾[٨]، فاختلف فيه فقال بعضهم بجواز الروم والإشمام فيه إجراءً على القاعدة، وقيل لا يجوز طلبًا للخفة إذ الخروج من ضمّ إلى ضمّ ثقيل والإشارة إليه موضع الاستراحة))[٩]، و((أمَّا إذا انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو﴿ لَهُ﴾، و ﴿نَادَاهُ﴾، دخله الروم والإشمام بلا خلاف لعدم العلَّة المانعة منهما))[١٠].

(١) ينظر: اللآلئ السنية، ١٩٩، المنح الفكرية، ٣٢٠.
(٢) سورة النساء، الآية: ١٢٦.
(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٧٤.
(٤) اللآلئ السنية، ١٩٩.
(٥) سورة البقرة، الآية: ٩٦، ينظر: اللآلئ السنية، ١٩٩، المنح الفكرية، ٣٢٠.
(٦) سورة البقرة، الآية: ٧٥.
(٧) سورة الأنعام، الآية: ٧٤.
(٨) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.
(٩) اللآلئ السنية، ١٩٩، المنح الفكرية، ٣٢٠.
(١٠) اللآلئ السنية، ١٩٩، المنح الفكرية، ٣٢٠.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم

٢. أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد ، د. غانم قدوري الحمد ، دار عمان ، عمان، ط١، ٢٠١١م.

٣. الإتقان في علوم القرآن، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت-٩١١هـ)، تح محمد أبو الفضل أبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، ١٩٧٤م.

٤. أثر القراءات في الوقف و الابتداء، محمود بن كابرين بن عيسى الشنقيطي، تقديم أ.د. محمد بن سريع و د. خالد بن محمد، دار التدمرية، الرياض، ط١، ٢٠١٣م.

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي (ت-٧٤٥هـ) ، تح رجب عثمان رجب ، مراجعة رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١، ١٩٩٨م.

٦. البرهان في علوم القرآن ، أبو عبدالله بدر الدين محمد الزركشي (ت٩٤هـ)، تح محمد أبو الفضل أبراهيم، دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي و شركاتهِ، ط١٩٥٧،١م.

٧. التبصرة في القراءات السبع، مكي بن أبي طالب (ت٤٣٨هـ-١٠٤٥م)، تح د. محمد غوث الندوي، نشر وتوزيع الدار السلفية، ط٢، ١٩٨٢م.

٨. التحديد في الأتقان و التجويد، أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي(ت٤٤٤هـ)، تح د. غانم قدوري الحمد، دار عمان، عمان، ط١، ٢٠٠٠م.

٩. تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت ٣٧٠هـ) ، تح محمد عوض مرعب، دار احياء التراث العربي بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م

١٠. الحواشي المفهمة في شرح المقدمة ، ابن الناظم أحمد بن محمد الجزري، تح أ. فرغلي سيد عرباوي، مكتبة اولاد الشيخ للتراث، ط١، ٢٠٠٦م.

١١. الدرس الصوتي عند المرعشي في كتابه جهد المقل(١١٥٠هـ)، منى يوسف حسين، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١م.

١٢. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا ، المعروف بأبن يعيش و بأبن الصائغ (ت-٦٣٤هـ)، قدم له د. اصيل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

١٣. شرح المقدمة الجزرية شرح يجمع بين التراث الصوتي العربي القديم و الدرس الصوتي الحديث، د. غانم قدوري الحمد، مركز الدراسات و المعلومات بمعهد الشاطبي، ط١، ٢٠٠٨م.

١٤. شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده، للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (١٠٩٣هـ)، تح الأستاذ محمد نور الحسن ومحمود الزقراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، ج٣، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٨٢م.

١٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تح أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤ ،١٩٨٧م.

١٦. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تح د. مهدي المخزومي والدكتور أبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، د.ت.

١٧. غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف، القاهرة، رياض، جدة، ط٤، ١٩٩٤م.

١٨. فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، صفوت محمود سالم، دار نور المكتبات، جدة- المملكة العربية السعودية، ط٢، ٢٠٠٣م.

١٩. فضل علم الوقف والابتداء وحكم الوقف على رؤوس الأيات، عبد الله علي الميموني، فهرسة الملك عبد فهد الوصلية أثناء النشر، دار القاسم للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ٢٠٠٣ م.

٢٠. الفوائد المسعدية في حل الجزرية، الأمام عمر بن أبراهيم بن علي المسعدي، تح جمال السيد رفاعي، راجعه وترجمه فضيلة على علي بن محمد أبو سلبة، مكتبة اولاد الشيخ للتراث.

٢١. قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي التجود، أبي عاصم الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، مكتبة الدار، ط٥، ١٤١٠م.

٢٢. الكتاب، عمرو بن عثمان الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٢٣. اللآلئ السنية في شرح المقدمة الجزرية في التجويد بالقرآن المجيد، أحمد بن محمد أبي بكر القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، تح سامي ماضي إبراهيم، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٩م.

٢٤. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٢٥. لطائف الإشارات لفنون القراءات، الأمام أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، تح د. خالد حسن أبو الجود، م١، مكتبة اولاد الشيخ للتراث، ط١.

٢٦. مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، (ت ٣٩٥هـ)، تح زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م..

٢٧. مرشد القارئ إلى تحقيق معالم القارئ، ابن الطحان السماتي (ت٥٦١هـ)، تح أ.د. حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة الشارقة، مكتبة التابعين القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٨. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.

٢٩. المكتفي في الوقت والابتداء ، الأمام المقرئ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (٤٤٤ هـ - ١٠٢٢ م) ، تح: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م .

٣٠. منار الهدى في بيان الوقف و الابتداء، أحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و اولاده، مصر، ط٢، ١٩٧٣م.

٣١. المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ملا علي القاري، تح اسامة عطايا، مراجعة: د. أحمد شكري، دار الفوثاني للدراسات القرآنية، دمشق- سوريا، ط١، ٢٠٠٦م.

٣٢. الموضح في التجويد، عبدالوهاب بن محمد القرطبي المتوفى (ت٤٦١هـ)، تح د. غانم قدوري الحمد، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٣. النشر في القراءات العشر ، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، تح علي محمد الضباع (١٣٨٠هـ) ، المطبعة التجارية الكبرى ، تصوير دار الكتاب العلمية .

٣٤. نظام الأداء في الوقف و الابتداء، أبي الأصبغ الأندلسي المعروف بابن الطحان، تح علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض.

٣٥. نهاية القول المفيد في علم التجويد، الشيخ محمد مكي نصر الجرسي، تح الشيخ طه عبد الرؤف سعد ، مكتبة الصفا، ط١، ١٩٩٩م.

٣٦. الوافي في شرح السلسبيل الشافي في علم التجويد ، الشيخ عثمان سليمان مراد، في الأزهر الشريف، تح د. توفيق اسعد حمارشة ، و د.محمد خالد منصور ، دار عمان للنشر والتوزيع، ط١ ،٢٠٠٢ م.

٣٧. الوقف و الابتداء و صلتهما بالمعنى في القران الكريم، أ.د. عبدالكريم صالح، دار السلام، القاهرة، ط٣، ٢٠١٠م.

٣٨. الوقف والابتداء، أبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي (ت٥٦٠هـ)، تح د. محسن هاشم درويش، دار المناهج، ط١، ٢٠٠١م.